الفدائيون ، دون ابلاغ السلطات المختصة بذلك. كما طبقت هذه السياسة ايضا في قطاع غزة بعد مقتل التاجر اليهودي «شلومو ليفي»(١٩)، حيث هدمت السلطات هناك ثمانية منازل بالقرب من مكان حادث الاغتيال . وقد اوردنا هاتين الحادثتين على سبيل المثال لا الحصر .

ومما تجدر الاشارة اليه ان وزير الدفاع موشيه‌ديان كان قد اطلق على سياسته الجديدة في المناطق المحتلة ، اسم سياسة « عقاب الجوار » بدلا من الاسم الحقيقي والملائم لهذه السياسة ، في محاولة منه لتخفيف وقعها على الرأي العام العالمي ، غير ان وكالات الانباء الاجنبية اخذت تتناقلها تحت اسم « العقاب الجماعي » ، مما ساعد على تشويه سمعة اسرائيل على الصعيد العالمي ، الامر الذي دفع وزير الخارجية « ابا ايبن » (حمامة) للتصدي لهذه السياسة .

وقد ساءت العلاقات بين وزير الدفاع موشيه ديان ، الذي يعتقد بأن سياسته تجلب فوائد جمة لامن اسرائيل ، بغض النظر عن الرأي العام العالمي وسمعة الدولة في الخارج وبين وزير الخارجية « ابا ايبن » الذي يعتقد بأن هذه السياسة تجلب الضرر لاسرائيل وتشوه سمعتها في الاوساط الدولية(٢٠).

وقد نعت « ابا ايبن » هذه السياسة الجديدة « بالافلاس الاخلاقي » وبعث ببرقية الى رئيسة الوزراء غولدا مئير ، اعلن فيها تحفظه التام من سياسة «العقاب الجماعي» غير انه تبين فيما بعد أن رئيسة الوزراء (وهي تعتبر من فئة الصقور) قد صادقت على هذه السياسة !

وهناك مواضيع اخرى تسيء،حسب وجهة نظر فئة الحمائم، الى صورة اسرائيل في المحافل الدولية ، وتظهرها بالشكل « المتعنت » أمام انظار العالم . وهذا الامر ناجم — كما تدعي هذه الفئة — عن تهرب حكومة الائتلاف الوطني من اظهار المرونة ، تجاه المقترحات السياسية المختلفة ، وامتناعها عن اتخاذ مواقف حاسمة في مجال السياسة الخارجية ، او تحديد سياسة واضحة بالنسبة لمستقبل ومصير المناطق المحتلة،وذلك تحاشيا لحدوث أزمة حكومية ، لتعدد وجهات النظر داخل حكومة الائتلاف الوطني . ويعتقد هؤلاء أن هذه الحكومة «قد نجحت في شيء واحد فقط. وهو عدم اتخاذ القرارات الواضحة»(٢١). الامر الذي من شأنه ان يرسم انطباعا في أذهان الرأي العام العالمي بأن اسرائيل دولة « متعنتة » .

لم تدع هذه الفئة ، وخاصة فئة حمائم حزب العمل صراحة ، الى حل حكومة الائتلاف الوطني ، التي تعتبر حجر عثرة ، امام اتخاذ القرارات الحاسمة والواضحة ، حول كافة المواضيع الرئيسية التي تواجه اسرائيل ، بل اكتفت بابراز المواقف المختلف عليها بين كتلة « جاحال » التي تتبنى سياسة عدم «تصور» اعادة شبر واحد ، وتدعو الى الحفاظ على ارض اسرائيل الكاملة وبين حزب العمل ، الذي تبدي حمائمه مرونة أكثر بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة .

اخذت هذه الفئة توجه نقدا الى الحكومة ، دون التجرؤ على المطالبة بحل حكومة الائتلاف الوطني ، فقد عبر عضو الكنيست « اهارون يدلين » (حمامة — حزب العمل) في النقاش السياسي الذي دار في سكرتارية الحزب ، عن راي يؤيد بقاء حكومة الائتلاف الوطني ، غير أنه قال : « ينبغي ان لا تطمس هذه الحكومة التناقضات القائمة بين كتلة « جاحال » وحزب العمل »(٢٢).

أما عضو الكنيست ، مردخاي بن فورات (حمامة — حزب العمل) فقد قال في نفس الجلسة « ان اشتراك كتلة « جاحال » لم يمنعنا من اتخاذ المبادرات ، ولم يحل دون غولدا مئير وقبول محادثات على غرار رودس »(٢٣).

غير أن سكرتير الهستدروت عضو الكنيست ، « يتسحاق بن اهارون » قد تجرأ اكثر